

# الحسابات السياسية والمناوشات القانونية ترجئان محاكمة البشير

## استقالات القضاة تعقد مسار التسوية القضائية في السودان



### البشير ملف يتقأذه الجميع

على فكرة السيادة ويطلب بمثوله فقط للمحاكمة محليا، بينما يتخوف الفريق المقابل من إطالة أمد المحاكمة وتعويم محاسبتها.

وتتهم بعض الحركات المسلحة في دارفور المكون العسكري بتعطيل عملية تسليم البشير للجناحية خوفا من أن تؤدي هذه الخطوة إلى توريط بعض القيادات الكبيرة في المؤسسة العسكرية السودانية قبل إنها شاركت بالفعل أو التواطؤ في ما جرى بدارفور وتخفى من ممارسة ضغوط محاكمتها معه.

ويشير متابعون إلى أن محاكمة البشير سوف تظل سيفا مسلطا على رغبة المكون العسكري والمكون المدني، والقضاء المحلي أو المحكمة الجنائية الدولية محل انقسام بين مختلف القوى السياسية السودانية، فهناك فريق يعتمد

الرئاسة في 11 أبريل 2019، بعد 3 عقود في الحكم، تحت وطأة احتجاجات شعبية منددة بتري الوضع الاقتصادي.

والبشير مطلوب أيضا من المحكمة الجنائية الدولية التي تتهمه بارتكاب جرائم إبادة جماعية وتطهير عرقي وجرائم ضد الإنسانية خلال النزاع في إقليم دارفور في غرب البلاد الذي اندلع في العام 2003، وتسبب بمقتل 300 ألف شخص، وبنزوح الملايين.

وأعلنت الحكومة السودانية الحالية استعدادها لتسليم البشير والمتهمة الآخرين في هذا الملف إلى المحكمة الجنائية.

ويبدو موقف محاكمة البشير أمام القضاء المحلي أو المحكمة الجنائية الدولية محل انقسام بين مختلف القوى السياسية السودانية، فهناك فريق يعتمد

بالخرطوم، ضد البشير ومساعديه بنفس التهمة، وفي الشهر ذاته فتحت النيابة تحقيقا في البلاغ.

والى جانب البشير، فإن من بين المتهمين قيادات في حزب المؤتمر الشعبي (أسسه حسن الترابي)، علي الحاج، وإبراهيم السنوسي، وعمر عبدالمعروف، إضافة إلى قيادات النظام السابق، علي عثمان، ونايف علي نافع، وعضو الجان، وأحمد محمد علي الفشوية.

وفي الثامن من يونيو 1989، نفذ البشير انقلابا عسكريا على حكومة رئيس الوزراء الصادق المهدي، وتولى منصب رئيس مجلس قيادة ما عُرف بـ"ثورة الإنقاذ الوطني"، وخلال العام ذاته أصبح رئيسا للبلاد.

وأودع البشير سجن كوبر المركزي شمالي الخرطوم، عقب عزل الجيش له من

كل الانقلابات العسكرية منذ الاستقلال في 1956.

وفي المقابل، قال عضو هيئة الاتهام، المتحدث باسمها معز حاضرة، إن أحمد قدم طلبا لرئيس القضاء المكلف للتحقيق عن القضية.

وأضاف "سبق أن خاطبنا رئيس القضاء في ما يتعلق بوجود مخالفات قانونية وإجرائية في المحكمة".

وأردف "المحكمة ستستمر بقضاء جديد حال قبول طلب تنحي القاضي الحالي، والسجن المؤبد سيكون مصير الرئيس المخلوع".

وفي ظل الاستقالات المتتالية للقضاة فإن السؤال المطروح بقوة حاليا ما هو مصير سير إجراءات المحاكمة؟

ويقول عضو هيئة الاتهام المحامي طارق كانديك "ستظل هذه المحاكمة تحت ولاية القضاء السوداني الذي تمثله في هذه المحكمة، لذلك قررت الهيئة عدم حضور الجلسات إلى حين الفصل في طلبهم.

وقال رئيس هيئة الدفاع عن المتهمين في القضية كمال عمر إن أحمد طلب تنحيته عن القضية إثر "ضغوط" تعرض لها من هيئة الاتهام.

وأضاف أن القاضي "طلب تنحيته بسبب طلب قدمته هيئة الاتهام في مواجهة طالبته فيه بالتنحي عن القضية".

وأوضح عمر، أن القاضي "اعتبر طلب تنحيته من قبل هيئة الاتهام طعنا في حيادية القضاء وأنه سيتنحى عن البلاغ".

واعتبر أن القاضي "تعرض لضغوط من قبل محامي الحرية والتغيير، ولذلك نحن لن نقبل بباي قاضي خلفا للقاضي المذكور".

وتابع "الأمر يمس حيادية القضاء"، مشيرا إلى أن "الحرية والتغيير (الائتلاف الحاكم) يجري مشاورات بشأن ترشيحات لمنصب رئيس القضاء".

وزاد عمر "بالتالي لا نستقيم عدالة دستور وهناك جهة تتحكم في مسارات الحياة الدستورية وتستبدل القضاة على هواها".

وأكمل "المحاكمة لا بد من تأجيلها حتى يكتمل البناء الديمقراطي، وتأتي حكومة ديمقراطية منتخبة تحاسب على

لا تزال محاكمة الرئيس السوداني المعزول عمر البشير بتهمة الانقلاب على حكومة الصادق المهدي عام 1989 تواجه عقبات، فيما يحمل السودانيون مسؤولية تعثر المحاكمة إلى الحسابات السياسية لكل من المكون العسكري والمكون المدني اللذين يشكلان السلطة الانتقالية الحالية.

الخرطوم - تواجه محكمة "انقلاب 1989" الذي أوصل الرئيس المعزول عمر البشير إلى السلطة مازقا حقيقيا ومنحى يصعب توقع مآلته بسبب طلب رئيسها تنحيته عن القضية إثر ضغوط تشكك في عدالة القضاء السوداني.

وفي خطوة متوقعة جراء الشد والجذب بين هيئتي الاتهام والدفاع خلال الجلسات الماضية، طلب القاضي أحمد علي أحمد رئيس محكمة "انقلاب 1989"، الثلاثاء إعفاءه من متابعة القضية، ورفع الجلسة إلى 10 أغسطس المقبل إلى حين البت في طلبه.

وذكرت وكالة الأنباء السودانية الرسمية أن أحمد أوضح في حديثاته قراره، أنه قرر رفع الجلسة لمدة أسبوعين لمنح رئيس القضاء المكلف عبدالعزيز فتح الرحمن، وقتا كافيا للبت في طلب تنحيته من منصبه، فإن لم يستجب فسيعاود في الجلسة القادمة بعد أسبوعين مواصلة مهام عمله.

الخرطوم - تواجه محكمة "انقلاب 1989" الذي أوصل الرئيس المعزول عمر البشير إلى السلطة مازقا حقيقيا ومنحى يصعب توقع مآلته بسبب طلب رئيسها تنحيته عن القضية إثر ضغوط تشكك في عدالة القضاء السوداني.

وفي خطوة متوقعة جراء الشد والجذب بين هيئتي الاتهام والدفاع خلال الجلسات الماضية، طلب القاضي أحمد علي أحمد رئيس محكمة "انقلاب 1989"، الثلاثاء إعفاءه من متابعة القضية، ورفع الجلسة إلى 10 أغسطس المقبل إلى حين البت في طلبه.

وذكرت وكالة الأنباء السودانية الرسمية أن أحمد أوضح في حديثاته قراره، أنه قرر رفع الجلسة لمدة أسبوعين لمنح رئيس القضاء المكلف عبدالعزيز فتح الرحمن، وقتا كافيا للبت في طلب تنحيته من منصبه، فإن لم يستجب فسيعاود في الجلسة القادمة بعد أسبوعين مواصلة مهام عمله.



كمال عمر  
المشاكسة بين الاتهام والدفاع ستؤدي إلى محاكمة مشوهة

وفي الثاني والعشرين من ديسمبر 2020، أعلن قاضي محاكمة البشير في قضية انقلاب 1989، عصام الدين محمد إبراهيم، تنحيه عن القضية لظروف صحية.

وحينها كتب القيادي الإسلامي أمين حسن عمر، في تدوينة عبر صفحته على فيسبوك "نجا الرجل بنفسه من كل قيل. فالقضية ليس حولها خلاف كونها قضية سياسية بامتياز".

وأضاف عمر "كيف لمن شدد بنبان وثيقته (الدستورية) التي يحاكم بها على انقلاب على نظام حكم مُنتخب معترف

## التصعيد في درعا ينذر بانفجار الهدنة

وأفادت مصادر في المعارضة أن الفرقتين الرابعة والتاسعة شننا هجوما من ثلاثة محاور شرقي المدينة وقصفتا بالمدمعة وقذائف الهاون منطقة درعا البلد.

وأوضحت أن القصف أسفر عن مقتل مدنيين اثنين ووقوع عدد من الإصابات. كما أبلغت المعارضة استحالة معالجة الجرحى بسبب دمار النقطة الطبية الوحيدة، جراء القصف. وتصدى مقاتلو المعارضة للهجوم وأوقعوا خسائر في صفوف قوات النظام.

ووقعت اشتباكات بين الجانبين في ريف درعا الغربي، فيما شن مقاتلو المعارضة هجوما على حواجز قوات النظام بريف درعا الشرقي وسيطروا على حاجز بلدة صيدا.

### في حال السيطرة على درعا لن تبقى أمام قوات النظام مناطق ساخنة سوى بلدة طفس ومدينة بصرى الشام ومحيطها

وفي الخامس والعشرين من يونيو الماضي فرضت قوات النظام السوري حصارا على درعا البلد التي تقطنها 40 ألف نسمة بعد رفض المعارضة تسليم السلاح الخفيف، باعتباره مخالفا للاتفاق الذي تم بوساطة روسية عام 2018، ونص على تسليم السلاح الثقيل والمتوسط.

ومنذ أواخر 2018 دخلت محافظة درعا في حالة فلتان أمني غير مسبوق، تمثلت في عمليات الاغتيال والتفجيرات التي طالت مدنيين وعسكريين سواء من جانب قوات الأسد أو من جانب الذين عملوا سابقا ضمن فصائل المعارضة.

دمشق - شنت قوات النظام السوري الخميس هجوما عسكريا على مدينة درعا البلد (جنوب)، في محاولة لاقتحامها عقب رفض المعارضة منح النظام فرصة السيطرة الكاملة عليها، في خرق متوقع لاتفاق الهدنة.

وتعرض أنحاء في درعا منذ أسابيع إلى حصار خانق من قبل قوات النظام السوري الذي يسعى لنسف الاتفاق السابق الذي جرى التوصل إليه في العام 2018 وفرض أمر واقع جديد في المنطقة الجنوبية.

وبنص الاتفاق على احتفاظ أبناء درعا من الذين قبلوا الانسحاب في التسوية بأسلحتهم الخفيفة مع عدم جواز انتشار القوات النظامية في عدد من المدن والأحياء ومهاجرت درعا البلد.

وفي السادس والعشرين من يوليو الجاري، توصلت لجنة المصالحة بدرعا البلد وقوات النظام إلى اتفاق يقضي بسحب جزئي للأسلحة الخفيفة المتبقية بيد المعارضة، ووجود جزئي لقوات النظام.

وفي وقت سابق استبعد مراقبون التزام النظام السوري بالتسوية، إذ أن الاتفاق يأتي في سياق ربح الوقت وتحسين فرصة التحرك، حيث أن مطالب النظام تتجاوز مجرد سحب أسلحة خفيفة وتسهل انتشار داخل الأحياء وتعزيز

وفي حال إحكام النظام السوري سيطرته على درعا البلد لن تبقى أمامه مناطق ساخنة سوى بلدة طفس في الريف الغربي ومدينة بصرى الشام ومحيطها.

والثلاثاء رفض وجهاء درعا البلد في بيان دخول قوات النظام للمنطقة وطالبوا بخروج عناصر المعارضة منها في حال إصرار النظام على دخولها، الأمر الذي رفضه النظام وشن على إثره هجوما.

وبدت غير عابئة بما تبقى من علامات قاتمة تظهر عبر قناة الجزيرة كأنها على يقين بأنها سوف تلاشئ تدريجيا.

ويفرض تعيين سفيرين في البلدين بعض القيود على وسائل الإعلام في الدولة الأخرى، وفقا للأعراف الدبلوماسية السائدة، الأمر الذي يقود إلى عدم استبعاد أن يظهر التغيير القطري الشام في خطاب الجزيرة وأخواتها قريبا.

وأكد المدير التنفيذي للمجلس المصري للشؤون الخارجية السفير عزت سعد، أن تعيين سفير قطري لدى مصر يعبر عن أن هناك توافقا بين البلدين على إمكانية حل أي مشكلة بينهما من خلال الطرق الدبلوماسية، وهي إشارة جيدة على وجود نوع من القناعة بضرورة تطبيق كل الأزمات التي قد تعرقل جهود تطبيع العلاقات بينهما.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن الخطوة طليعية في ظل المشاورات المكثفة التي جرت بين البلدين خلال الفترة الماضية، وقد يكون هناك تقييم من جانبها بأن المصلحة تقتضي استئناف العلاقات كاملة ودعم التعاون المشترك في مجالات عدة.

وأعلنت مصر في 23 يونيو الماضي تعيين عمرو كمال الدين الشربيني سفيرا فوق العادة موفوا لدى حكومة قطر، في إطار رغبتها في تحسين العلاقات مع الدوحة.

وبدت هذه الخطوة دلالة مبكرة كاشفة عن اطمئنان القاهرة لما وصلت إليه المناقشات مع الدوحة، حيث يتمتع السفير فوق العادة بصلاحيات قانونية موسعة تشمل توقيع اتفاقيات باسم الدولة أو الهيئة التي يمثلها، وذلك خلافا للسفير العادي، وهو ما حرصت الدوحة على يكون ملحقا بمسمى سفيرها الجديد في القاهرة.

## قطر تغلق صفحة الخلافات مع مصر بتعيين سفير لها في القاهرة

يتطلب وجوها جديدة ليتسنى لها التعاطي مع حجم التحولات الإقليمية المتعلقة بالدول الثلاث.



عزت سعد  
المصلحة تقتضي استئناف العلاقات ودعم التعاون المشترك

وفتحت القاهرة صفحة مع كل من قطر وتركيا، وحكومة الوحدة الوطنية طرابلس مؤخرا، في إطار رغبتها تخفيف حدة الأزمات الإقليمية وتعظيم مكاسبها، وحققته المحادثات مع الدوحة مؤخرا. وبينما شهدت المناقشات مع الثانية صعوبا وهبوطا وضعها في مربع التجميد حاليا، وتبدو مع الثالثة (طرابلس) متذبذبة.

ويوحى نقل سفير قطر في تركيا إلى مصر بعدم استبعاد قيامه بدور في تلطيف الأجواء بين القاهرة وأنقرة وطرابلس، خاصة أن تركيا تعتقد أن التطبيع الحاصل بين مصر وقطر يصب في صالحها كدليل على ما تتمتع به القاهرة من مرونة سياسية.

وكشفت التطورات التي صاحبت عملية التقارب مع قطر عن عدم تشدد مصر في مسألة ترحيل أو تسليم قيادات إسلامية وتركتها وفقا لتقديرات الدوحة الزمنية، وجرى غض الطرف عن استمرار شبكة الجزيرة في معالجاتها لل ملفات مصرية عديدة، وأن تخفيف اللهجة عند الحديث عن بعض القضايا لا يخلو تماما من سخونة إعلامية.

وحملت بعض التصريحات الرسمية لهجة إيجابية حيال الدوحة وثقة في نواياها السياسية، فمضد بدء محادثات التقارب ولم تنتقد مصر أو وسائل الإعلام فيها أي خطوات قطرية سلبية أو رمادية،

بوتيرة جيدة، وانهما تجاوزا الكثير من القضايا الخلافية وعبرا فوق التعديلات السياسية، وغلب كلاهما المصالح الاستراتيجية على التوقف عند تفاصيل مختلفة كان يمكن أن تعصف بملامح التقارب.

والنقطت القيادة القطرية علامات متباعدة أشارت في مجملها إلى تقارب حديث بين القاهرة وواشنطن، فضاغت من رسائلها الإيجابية نحو مصر، واستشعرت الدوحة أن سياساتها السابقة في احتضان ودعم وتأييد جماعات متطرفة لن تكون مقبولة من جانب الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة جو بايدن.

وتفسر هذه الزاوية اختيار سفراء جدد في كل من القاهرة وأنقرة وطرابلس، وهي العواصم التي تشاىك فيها تحركات الدوحة السياسية وتصورتها الأمنية.

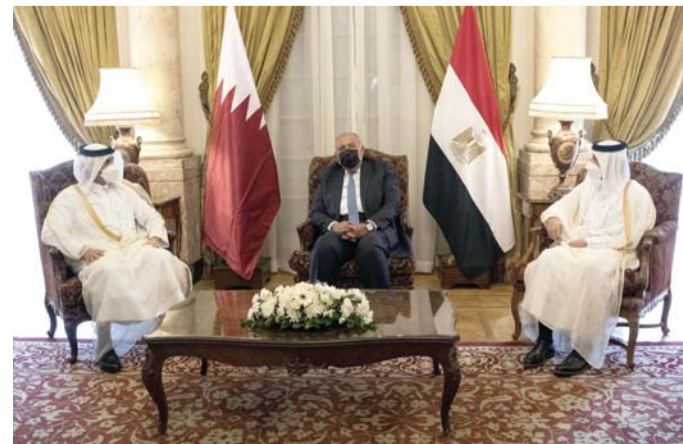
ويتنير تغيير السفراء القطريين في هذه العواصم إلى أن هناك تحولا كبيرا في الأداء الدبلوماسي العام للدوحة

القاهرة - عززت قطر خطواتها السياسية باتجاه التقارب مع مصر وعلقت صفحة قائمة بين البلدين امتدت لنحو سبع سنوات، وقامت الخميس بتعيين أول سفير لها في القاهرة، واختارت سفيرها السابق لدى تركيا سالم بن مبارك آل شافي ليكون سفيرا فوق العادة موفوا لدى مصر.

ووفق بيان للديوان الأميري لم يقتصر التعيين على سفير قطر في القاهرة، حيث قرر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد تعيين سفراء في كل من ليبيا وتركيا وقبرص الرومية.

وتضمن القرار تعيين خالد محمد زابن آل زابن الدوسري سفيرا فوق العادة موفوا لدى ليبيا، ومحمد بن ناصر بن جاسم سفيرا فوق العادة موفوا لدى تركيا، وعلي يوسف عبدالرحمن الملا سفيرا فوق العادة موفوا لدى قبرص (الرومية).

وتوقف مراقبون عند خطوة تعيين سفير في مصر والتي تؤكد أن خطوات التقارب التي شرع فيها البلدان تسير



المصلحة تستوجب تعديل البوصلة